

شركة صينية تحصل على صفقات بالملايير والرباح في «ورطة»

سعيد العجل

محاولة الصلح، ولجؤوا إليها من أجل إنصافهم والحصول على مستحقاتهم دون جدوى لكون المشغلة أو من يمثلها رفضت الحضور. وقد حاول المستخدمون ضحايا التسريح الجماعي الاستعانة بخدمات مفوض قضائي من أجل إثبات واقعة المنع من الولوج إلى مقر العمل، إلا أنه امتنع عن القيام بواجبه بشكل مشبوه تمثل في معاقبة واقعة المنع من الولوج إلى مقر العمل واستنفاقه بسبب تواطؤ فاضح مع أحد مستخدمي الشركة، وهو شخص سبق فصله عن جهاز الدرك الملكي وكلفته الشركة بالتعامل مع المستخدمين والأعوان القضائيين ومفتشي الشغل. وقد أخذ هؤلاء المستخدمون على الشركة المشغلة المذكورة عدم احترام الإجراءات الشكلية المطلوبة قانونا من أجل وضع حد للعلاقة الشغلية تحت طائلة اعتبار الفصل مكتسبا لطابع تعسفي، خاصة أن الأمر يتعلق بتسريح جماعي يتطلب سلوك مساطر إدارية خاصة، حفاظا على الأمن العام وعلى استقرار مناصب الشغل.

وفي تصريح لأحد هؤلاء المستخدمين، عبر عن شعوره بـ«الحكرة» واستيائهم العميق من السلوك الذي تعاملت به الشركة التي تربطهم بها عقود غير محددة المدة، ومن الطريقة المهينة التي جرى فصلهم بها عن العمل ومن تواطؤ الجميع ضدهم وصمت السلطات المحلية في برشيد التي من المفروض أن تتدخل طالما أن الأمر يتعلق بتسريح جماعي.

فوجئ مجموعة من مستخدمي صينية المكلفة بإنجاز الطريق السيارة برشيد-بني ملال، سبق أن أنجزت الطريق السيارة مراكش-أكادير، بفصلهم عن العمل، حيث طلب منهم التوقف عن العمل والالتحاق بأحد المسؤولين الذين أخبرهم مجتمعين أنهم مفصولون عن العمل، في الوقت الذي يشكل خلق مناصب شغل أكبر هو أجسر السلطات العمومية.

وفيما برز مسؤولون في الشركة هذا القرار بقرب انتهاء الأشغال بخصوص الطريق السيارة الرابط بين برشيد بني ملال، يتخوف العمال المطرودون من العمل من استصدار أحكام بالتعويض غير قابلة للتنفيذ، طالما أن الشركة اقتربت من إنهاء أشغالها وقد يتم حلها ويغادر مسؤولوها أرض الوطن دون أن يتوصلوا بمستحقاتهم.

ويعتزم العمال المطرودون مراسلة وزير التجهيز من أجل الاحتفاظ بمبالغ أو ضمانات محتملة قد تكون بين يدي الوزارة، أو القيام بحجز لدى الغير بين يدي الخازن العام، كما يعتزم هؤلاء المستخدمون، الذين يتحدر معظمهم من إقليم إميانوت وأكادير، مراسلة وزير التشغيل بسبب الفظاظة في التعامل بها والصعوبة في التواصل من طرف مندوبية وزارة الشغل.

وأكدت مصادر مطلعة أن مفتش الشغل قد بعث إلى الشركة الصينية استدعاء لحضور جلسة